

واقع الاقتصاد الرقمي وسبل معالجة الفجوة في دولة الامارات العربية

أ.د. سعد محمود الكواز

رئيس قسم الاقتصاد، جامعة الموصل - العراق

Saad.mahmood@uomosul.edu.iq

م. م. نغم محمود مجيد

مديرة تربية محافظة صلاح الدين - العراق

nnm716024@gmail.com

استلام البحث: 28/08/2021 مراجعة البحث: 09/09/2021 قبول البحث: 10/09/2021

ملخص الدراسة:

ان الانتقال من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي سيحقق الكثير من النتائج الايجابية في اغلب بلدان العالم , ومن ضمنها دولة الامارات ومدى نجاحها في استخدام الاقتصاد الرقمي . يهدف البحث التعرف الى ان دولة الامارات العربية هي رائدة في الاقتصاد الرقمي في العالم العربي حيث يستند البحث الى فرضية مفادها كونها حققت نجاحات غير مسبوقة على الصعيد الاقليمي والعالمي في توظيف التكنولوجيا لخدمة التنمية الاقتصادية والى فرضية مفادها انها تعد الاولى في تقديم الخدمات الالكترونية في الاقتصاد الرقمي في انتاج وطرح المعلومات والاستراتيجيات الرقمية لذا اصبحت النموذج الاول في الاقتصاد الرقمي العربي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، التنمية الاقتصادية، الاستراتيجيات الرقمية.

The Reality of the Digital Economy and ways to address the gap in the United Arab Emirates

Dr. Saad Mahmoud Al-Kawaz

Head of the Department of Economics, University of Mosul - Iraq

Nagham Mahmoud Majeed

Directorate of Education Salah al-Din Governorate – Iraq

Abstract: The transition from the traditional economy to the digital economy will achieve many positive results in most countries of the world, including the UAE, and the extent of its success in using the digital economy. The research aims to identify that the United Arab Emirates is a pioneer in the digital economy in the Arab world, where the research is based on the hypothesis that it has achieved unprecedented successes at the regional and global levels in employing technology to serve economic development and on the hypothesis that it is the first in providing electronic services in the digital economy In the production and presentation of digital information and strategies, it has become the first model in the Arab digital economy.

Keywords: Digital economy, economic development, digital strategies.

المقدمة

ان التطورات السريعة التي شهدتها الاقتصاد العالمي بدأت دول العالم ومنها الدول العربية (دولة الامارات العربية) الى التحول من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي حيث احرزت تقدما في رقمنة عدد من المجالات والقطاعات المختلفة حيث تعتبر من اكثر الدول تقدما في مجال تقنية المعلومات وتبنى التقنيات الحديثة في خدمة الاقتصاد من خلال تبني اعادة تشكيل العمليات والمنتجات والخدمات باستخدام التكنولوجيا الرقمية مستندة في ذلك الى ما وصلت اليه من تقدم في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا ومدن المستقبل والشفافية المالية والابتكار في الرعاية الصحية والطباعة ثلاثية الابعاد والروبوتات وكذلك اعطاء مجموعة من الخطط الاستراتيجية لتعزيز عملية التحول الرقمي والاطر القانونية والتشريعية المنظمة لهذا التحول .

مشكلة البحث :

تتلخص مشكلة البحث في عدم التنوع النسبي في الاقتصاد الرقمي في الدول العربية ومنها الامارات مما يؤدي الى وجود فجوة رقمية بينها وبين الدول المتقدمة ويستوجب توجيهها نحو التركيز على وسائل الاقتصاد الرقمي وتطويرها لتخفيف الفجوة الرقمية فيها .

هدف البحث :

يهدف البحث التعرف على استخدام التقنيات الرقمية الحديثة للوصول الى العملاء وتقديم الخدمات المناسبة لهم عن طريق مجموعة من القنوات ، وان مؤشر الاقتصاد الرقمي مع مؤشر المجتمع ويمكن قياسه (DESI) اختصاره هو مؤشر مزدوج حيث يعمل على مبدأ الجمع ما بين جميع المؤشرات ذات الصلة للتقدم نحو الاقتصاد الرقمي والمجتمع الرقمي .

فرضية البحث :

يستند البحث الى فرضية مفادها ايجاد عمل في تصنيف الخدمات الالكترونية في الاقتصاد الرقمي لدولة الامارات العربية المتحدة وما يآثر على ما تقدمه من خدمات مثل الخدمات المقدمة من وزارة الاتصالات الى الوزارات الاخرى المعتمدة على هذا القطاع.

اسلوب البحث:

تم استخدام الاسلوب الوصفي والتحليلي وذلك كون ان الخطط الاستراتيجية للاقتصاد الوطني بشكل رئيسي على الاقتصاد الرقمي والتوصل لمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تقيد صانعي القرار في دولة الامارات العربية المتحدة.

المبحث الاول

مفهوم الاقتصاد الرقمي

يمثل الاقتصاد الرقمي ثورة في الحسابات الربحية العائدة للاستثمارات التكنولوجية والتي من شأنها ان تعتمد على خطط تكلفة الاجهزة هو البرامج المقترنة بقفزة من الاداء والكفاءة الاقتصادية .

ما هو الاقتصاد الرقمي:-

ان دخول تكنولوجية الحديثة للمعلومات والاتصالات في مختلف الانشطة الاقتصادية ، والاقتصاد الرقمي يعتمد بشكل اساسي على العقول البشرية اما العناصر الاخرى المتصلة بالمعاشرة واسلوب الحياة تعتبر مساندة اكثر مما ان تكون فاعلة او محركا اساسيا . فالاقتصاد الرقمي (The Digital Economy) لا يمثل استخدام الحاسوب لاداء المهام التقليدية او بشكل يدوي بل يلعب الاقتصاد الرقمي دورا بارزا في اظهار جميع الفرص والحاجة الملحة الى منظمات والافراد ويدفعهم الى استخدام التقنيات الرقمية لغرض تنفيذ تلك المهام وبشكل افضل وبجودة عالية وخلال فترة زمنية اقصى واسرع وتكون مخرجات له مختلفة تماما لما سبق .(جاسم ،2017، 3)

ابرز خصائص الاقتصاد الرقمي :-

يعمل الاقتصاد الرقمي على نشر المعلومات والمعرفة ويطلق عليه عدة مصطلحات منها اقتصاد المعرفة ، المجتمع اللاسلكي ، المجتمع الشبكي .

ويمكن تعريف الاقتصاد الرقمي كما تبناه مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والمعرفة (جنيف 2003) :- هو ذلك المجتمع الذي يستطيع كل فرد فيه الى استحداث معلومات ومعارف والعمل على استخدامها وتقاسمها بحيث يمكن لكل من الافراد والشعوب في تسخير كامل امكانياتهم في النهوض في تنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم (النجار ، 2007 ، 26-27)

أ- يعتمد مستقبل الاقتصاد الكلي على الاقتصاد الرقمي من خلال تكنولوجيا المعلوماتية تلعب دورا مهما في زيادة النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الراسمالية والتجارة الالكترونية الداخلية والخارجية ويؤثر الانترنت بشكل مباشر على اساليب اداء المعاملات التجارية واساليب العمل .

ب- المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي كما هو معروف ان الاقتصاد الرقمي يشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الالكترونية وخدمات التوصيل الالكتروني والبرمجة المعلوماتية وهي تختلف باختلاف حجم المعاملات الاقتصادية والتخصص في الموارد وكذلك القطاعات الاقتصادية وفي مكونات (GDP) وان تكنولوجيا المعلومات تؤثر في درجة المنافسة واساليبها وتحسن المراكز التنافسية ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد الرقمي وذلك على مستويين هما المحلي والدولي .

ت- الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات في اتخاذ القرارات حيث يوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعليم كيفية تحديد الاحتياجات المعلوماتية واختيار المناسب منها ، واهم تلك المعلومات هي

- معلومات الالكترونية : وتشمل البريد الالكتروني والانترنت والمواد المسجلة على اشربة الفيديو.
- معلومات مطبوعة : تشمل التقارير والفاكسات .
- معلومات منطوقة : تشمل جميع المكالمات الهاتفية والحوارات .

ث- سهولة الوصول الى مصادر Access ان نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي يعتمد على قدرة الافراد والمؤسسات في المشاركة في جميع المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة ولكي يتم الاشتراك في تلك الشبكات لا بد من استخدام الاقتصاد الرقمي الضروري في توفير البنية التحتية مثل شبكات الكهرباء وشبكات الهواتف وتوفير الالات والمعدات والمهارات والتعليم وانخفاض رسوم تلك الخدمات .

علاقة الاقتصاد الرقمي والسياسات المالية

يتبوء الاقتصاد الرقمي موقع الصدارة في جميع مناقشات السياسة المالية العامة في جميع البلدان ومنها مناقشات الدول المتقدمة ومنها دولة الامارات العربية وكان نتيجة الاهتمام هذا هو النمو الهائل في التكنولوجيا حيث يستخدم 80% من مواطني البلدان العربية الحزمة العريضة الثابتة وتحتاج الى عالم الاقتصاد في البيع بالتجزئة التجارة الالكترونية ، فمثلا التعليم (يعتبر التعليم في الوقت الحاضر وبسبب جائحة كارونا استخدم التعليم في الدروس المفتوحة المتاحة عبر الانترنت) ، الصحة عن طريق استخدام الملفات الالكترونية وشخصنة الطب ، وتفاعلات الاجتماعية وكذلك العلاقات الشخصية الشبكات الاجتماعية فكما كانت الخطط الرقمية الوطنية بحالة ممتازة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي اللازم ليحقق اهداف التنمية المستدامة وبالتالي يعتبر شكل من اشكال الدعم الاستراتيجي والسياسي ولكي يتمكن الرقمي من بلوغ اهدافه جميعها.(الوزني، 2019، 7)

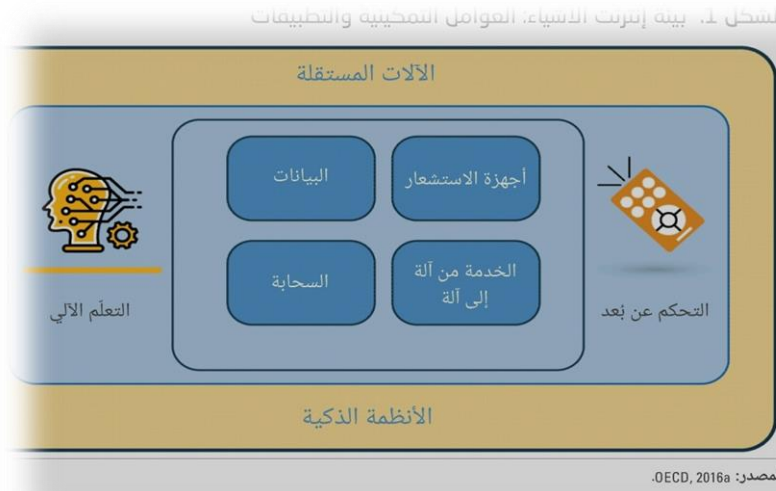
علاقة بين الاقتصاد الرقمي والمجتمع

يمكن تعريف المجتمع الذكي (المجتمع الذي يدار من فيه التفاعلات البشرية والبنى التحتية والخدمات العامة بطريقة ذكية اي من خلال استخدام التكنولوجيا ويفصل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقدم افضل الخدمات وينكلفه مثلى) ومن التعريف السابق نلاحظ وجود شقين يمكن توضيحه حيث ان الاول: مغلق بنطاق المجتمع مغلق بنطاق المجتمع حيث ان بعض البلدان قامت باستخدام مبادرات تهدف نحو تحويلها تحويلا ذكيا ويرجع ذلك لضيق الخدمات والبنى التحتية التي تدار على مستوى المدينة فتعد الامارات من الدول التي استخدمت الطرية الذكية حيث قامت في تنظيم حركة السير ومواقف السيارات والانارة العامة وتوزيع الماء والكهرباء (الشبكات الذكية) وادارة الذكية ايضا لممتلكات الشركات والمستشفيات والمزارع .

اما الشق الثاني من التعريف : يمكن توضيحه ان مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مصطلح عاما ، اما مصطلح ذكي فيرتبط ارتباطا وثيقا بالقدرات التي يمنحها ويطلق عليه (انترنت الاشياء) حيث اعتبر انه نظام بيئي ينقل التطبيقات والخدمات الى بيانات مجتمعية من الاجهزة التي تتأثر وتتفاعل مع العالم المادي ، وانترنت الاشياء هو "تحليل البيانات، والحوسبة السحابية ، ونقل البيانات واجهزة الاستشعار ، واجهزة التشغيل الالي " وهو بدوره سوف يحسن مستوى التعليم الذكي .(تحسين ، 2011،

(13

شكل رقم (1) بيئة الاشياء في الاقتصاد الرقمي



المصدر من اعداد الباحثان اعتمادا على افاق الاقتصاد الرقمي ،الامم المتحدة، بيروت، 2018، نلاحظ من خلال الشكل رقم (1) امكانيات انواع انترنيت الاشياء في الاقتصاد الرقمي بيئة الاشياء والعوامل المكتسبة والتطبيقات.

تطبيقات في الاقتصاد الرقمي

ينبغي ان نلقي الضوء على اهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي التي تستخدم في مجالات الحياة المتعددة :-
أولاً- التجارة الالكترونية (Elcctronic Commerc) يمكن تعريف التجارة الالكترونية عمليات البيع والشراء وتبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات الانترنيت وباسلوب مباشر (Online) (عبد السلام 7،
ويمكن التعرف على اشكال وانواع التجارة والانواع المختلفة وفيما يلي نذكر منها :-

1. التجارة الالكترونية بين وحدات الاعمال او لشركات لزبائن .
2. التجارة بين وحدات الاعمال والادارات المحلية الحكومية .
3. التجارة بين وحدات الاعمال او من الشركات الى الشركات .
4. التجارة بين الزبائن والادارة المحلية والحكومية .

اما اهم المزايا للتجارة الالكترونية :-

مزايا متعلقة بالأفراد :- وتشمل الخدمات المتنوعة جيدة بالنسبة للأفراد وهذه الخدمات غير موجودة في عمليات الشراء في المتاجر العادية فالمشتري يرى مجموعة من السلع المرتبّة على شاشات الحاسوب الخاص بهم واتاحة عدد اكبر من الاختيارات للعملاء نظرا لامكانهم اختيار بين عدة بائعين وبين المنتجات الكثيرة وكذلك حصول المستهلك على المعلومات المفصلة في ثواني قليلة بدلا من ايام واسابيع.(كافي ، 2009 ، 73)

مزايا متعلقة بالشركات :- تمثل التجارة الالكترونية الشركات عن طريق تقليل في تكاليف التوزيع كنتيجة لسهولة الاتصال بالمستهلكين المستخدمين لشبكات الانترنيت وتقليل تكاليف التسويق وذلك بين الاتصال المباشر بين كل من الشركات والمستهلكين وتقليل الوقت نتيجة لسهولة في عمليات البيع .اما اهم عيوب التجارة الالكترونية :

عيوب متعلقة بالأفراد :- تتمثل في الانتظار ليوم واحد او عدة ايام قبل استلام البضاعة , عدم المام بعض المستهلكين بتقنيات الحاسوب او التقنيات المتطورة التي تقوم عليها التجارة الالكترونية وكذلك عدم تمكن المشتري من لمس او تحسين البضاعة قبل طلبها .

عيوب المتعلقة بالشركات :- تتمثل في صعوبة تكامل شبكة الانترنت مع البرمجيات وقواعد البيانات المتوفرة , تواجد الكثير من المواقع التجارية التي تتنافس على بيع المنتجات وهذا يؤثر على ربحية الشركات ومشاكل متعلقة ايضا في مواقع الانترنت من قرصنة وتشويش قد يؤثر على نشاط الشركات .

ثانياً- التسويق الالكتروني : هو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الاهداف التسويقية من خلال شبكات الاتصالات المباشر واتصالات والوسائل التفاعلية الرقمية . (محمد , 2009 , 132)
اهم فرص وتحديات التسويق الالكتروني :

1. الفرص: تعتبر تقديم وتحسين الخدمات المقدمة للمستهلك عن طريق الادوات التفاعلية التي يوفرها الانترنت وان تحسين الاتصالات مع المستهلكين , والموردين وكذلك الموزعين العاملين والتسويق الالكتروني متاح امام الشركات الكبيرة والصغيرة دون قيود .

2. التحديات: ان التسوق الالكتروني يوفر فرص عديدة ومتنوعة في ظل الاتجاه نحو العولمة والتحول الى اقتصاد الرقمي ولكن لا يوجد عدد من التحديات تقف عائق على استخدامها منها :

- a. المحدودة في استخدام البطائق الائتمانية في هذه الدولة على الرغم من ان بطاقة الائتمان اكثر انتشارا للدفع عبر الانترنت .
- b. غياب البنى التحتية الضرورية للقيام في التسويق الالكتروني مثل عدم توفير الاجهزة الحاسوب لعدد كبير من الافراد وكذلك عدم توفر انترنت بصورة كبيرة في الدول النامية .
- c. هناك عدد كبير من العملاء لا يتقبلون فكرة الشراء عبر الانترنت لأحساسهم بالمخاطر المتعلقة بجودة السلع ورغبتهم في فحصها قبل الشراء .

المبحث الثاني

التحول الرقمي في الامارات العربية المتحدة

كما يلاحظ ان البلدان العربية فيها تراجع معدلات النمو الاقتصادية بصورة مطرودة على مدار العشر سنوات الماضية , وتبين لنا اليوم عدم تجاوب الكثير من الجهود التي تبذل على مستوى الوطني مع المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الجديد المتنامي مما ادى الى اعتبارها عديمة الفائدة وان التحول الى الاقتصاد الرقمي سوف يؤثر بشكل ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي بما في ذلك نصيب الفرد منه .

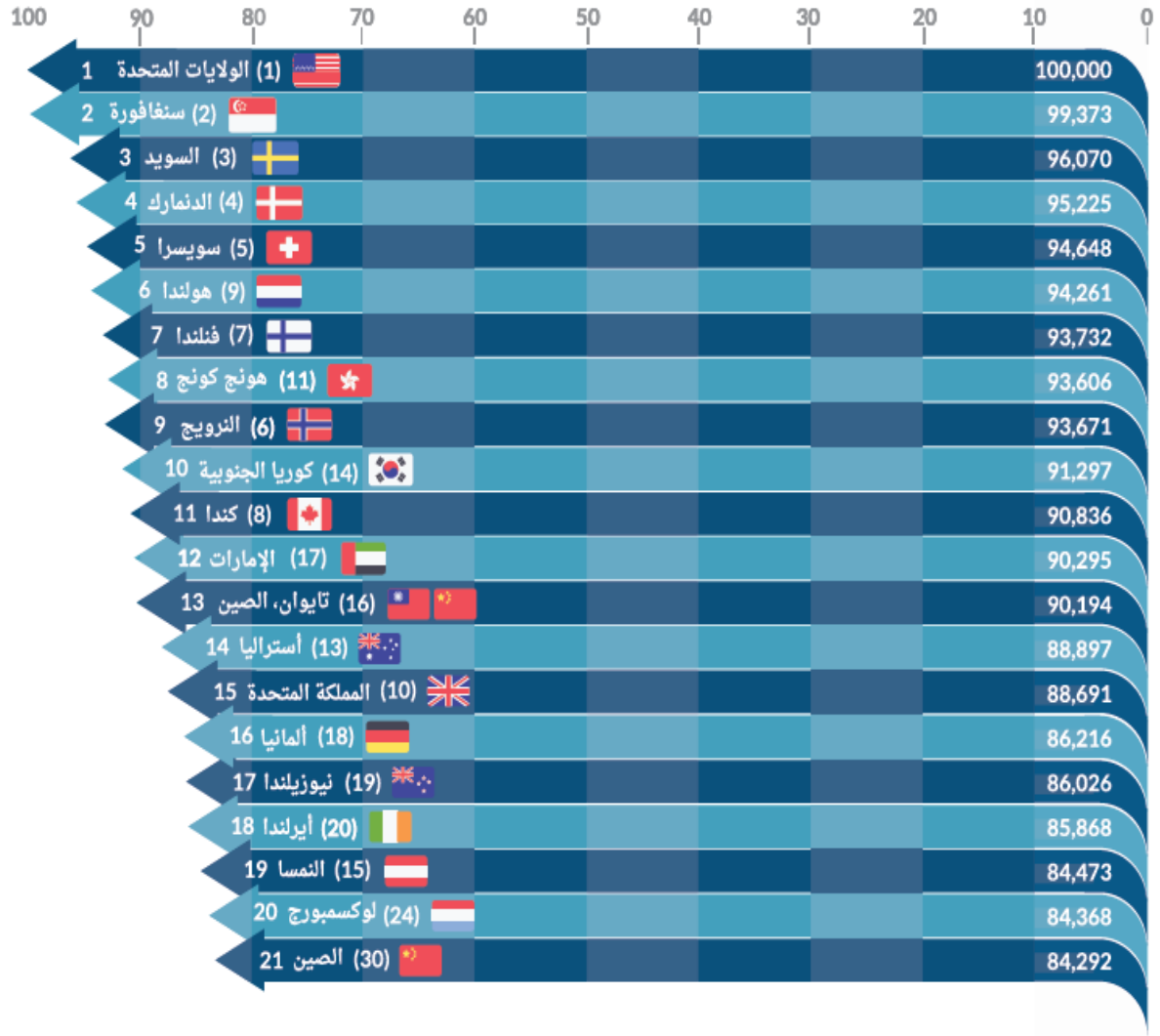
التحول الى الاقتصاد الرقمي في الامارات العربية المتحدة

ان الخطوات التي تخطيها دولة الامارات العربية المتحدة تكون خطوات متسارعة نحو الاقتصاد الرقمي نحو الاقتصاد الرقمي لانها تعتبر احد الشروط الاساسي للتنافس على السلعة العالمية وترتكز الحكومة على استثمارها في مبادرات الاقتصاد الرقمي

لكي تعزز انتاج القيمة وتحقق الازدهار الوطني . وان وجود ارتباط بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومدى التقدم في المنظومة الرقمية حيث حققت الامارات اعلى مستويات في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ، حيث بلغت مقدار الاقتصادية التنافسية في الامارات العربية الى (90-295) ودول الاتحاد الاوربي وتأثير التعاون والتخطيط المشترك (الخوارزمي ، 2013 ، 8-51).

ومن خلال الجدول التالي:

شكل رقم (2) مؤشر التنافسية العالمية في الاقتصاد الرقمي



المصدر: مؤشر التنافسية الرقمية العالمية (المعهد الدولي للتنمية الإدارية، 2019)

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات المعهد الدولي للتنمية الادارية 2019 يلاحظ من خلال هذا الشكل وجود فارق اللافت في الاداء بين الدول العربية ودول الاتحاد الاوربي وتأثير التعاون والتخطيط المشترك او الافتقار الى ذلك التعاون والتخطيط في المصارف التي تكثر في الدولة وتعزيز قدراتها الاقتصادية التنافسية .

شكل رقم (3) :مقدار التنافسية العالمية لعام 2019

الفارق عن 2018*		مجموع النقاط	الترتيب	الاقتصاد	الترتيب	الفارق عن 2018*		مجموع النقاط	الترتيب	الاقتصاد	الترتيب	الفارق عن 2018*		مجموع النقاط	الترتيب	الاقتصاد	الترتيب
مجموع النقاط	الترتيب					مجموع النقاط	الترتيب					مجموع النقاط	الترتيب				
+0.6	-4	48.1	118	ساحل العاج	118	+1.4	+1	60.9	71	البرازيل	71	-0.6	-1	75.1	24	ايرلندا	24
n/a	n/a	47.5	119	الجاپون	119	-	-7	60.9	72	صربيا	72	+1.6	2+	75.0	25	الإمارات	25
+0.5	-2	46.5	120	زامبيا	120	+1.2	-2	60.8	73	الجبل الأسود	73	+0.2	-2	74.7	26	أيسلندا	26
+1.1	-1	46.4	121	إسواتيني	121	-0.3	-8	60.6	74	جورجيا	74	+0.2	-2	74.6	27	ماليزيا	27
+2.9	+4	46.1	122	غينيا	122	+1.5	-	60.0	75	المغرب	75	+1.3	-	73.9	28	الصين	28
+0.9	-2	46.0	123	الكاميرون	123	+1.1	-2	59.6	76	سيسل	76	+1.9	+1	72.9	29	قطر	29
+0.5	-5	45.9	124	جمهورية غامبيا	124	n/a	n/a	58.9	77	باربادوس	77	+0.8	+1	71.5	30	إيطاليا	30
+1.4	-2	45.8	125	بنين	125	+0.9	+4	58.3	78	جمهورية الدومنيكان	78	+0.2	+1	70.9	31	أستونيا	31
-0.1	-4	44.4	126	إثيوبيا	126	+0.4	-1	58.3	79	ترينداد وتوباغو	79	-0.3	-3	75.0	32	جمهورية التشيك	32
+1.6	+1	44.2	127	زيمبابوي	127	+0.4	-1	58.3	80	جاميكا	80	+0.3	-	70.5	33	تشيلي	33
+1.3	+1	43.7	128	مالاوي	128	-0.5	-5	57.6	81	ألبانيا	81	+0.2	-	70.4	34	البرتغال	34
-	-4	43.6	129	مالي	129	+0.7	+2	57.3	82	مقدونيا الشمالية	82	+0.6	-	70.2	35	سلوفينيا	35
-0.5	-6	43.4	130	بوركينافاسو	130	-0.3	-2	57.2	83	الأرجنتين	83	+2.5	+3	70.0	36	المملكة العربية السعودية	36
+0.6	-1	42.9	131	ليسوتو	131	+1.1	+1	57.1	84	سريلانكا	84	+0.7	-	68.9	37	بولندا	37
n/a	n/a	42.9	132	مدغشقر	132	-	-2	57.0	85	أوكرانيا	85	-0.2	-2	68.5	38	مالطا	38
-1.3	-6	41.8	133	فنزويلا	133	+1.2	+2	56.7	86	مولدوفا	86	+1.2	+1	68.4	39	ليتوانيا	39
+0.1	-3	40.9	134	موريتانيا	134	+0.8	-	56.4	87	تونس	87	+0.6	-2	68.1	40	تايوان	40
+2.7	+1	40.3	135	بوروندي	135	-1.4	-8	56.3	88	لبنان	88	+0.7	+1	67.0	41	لاتفيا	41
+1.1	+1	38.1	136	أنجولا	136	+2.5	+3	56.3	89	الجزائر	89	-0.1	-1	66.8	42	جمهورية سلوفاكيا	42
-1.7	-4	38.1	137	موزمبيق	137	-0.1	-4	55.7	90	الإكوادور	90	+1.1	-	66.7	43	روسيا الاتحادية	43
-0.1	-	36.3	138	هايتي	138	+1.0	-1	55.5	91	بوتسوانا	91	+0.8	-	66.4	44	قبرص	44
-2.1	-4	36.1	139	جمهورية الكونغو الديمقراطية	139	+0.6	-1	54.7	92	البوسنة والهرسك	92	+1.7	+5	65.4	45	البحرين	45
-0.9	-1	35.5	140	اليمن	140	+1.0	+1	54.5	93	مصر	93	+3.0	+8	65.1	46	الكويت	46
-0.4	-1	35.1	141	تشاد	141	+1.8	+6	54.5	94	ناميبيا	94	+0.8	+1	65.1	47	المجر	47

أفريقيا جنوب
الصحراء الكبرى

جنوب آسيا

الشرق الأوسط
وشمال أفريقياأمريكا اللاتينية
ومنطقة البحر الكاريبيأوروبا وأمريكا
الشمالية

أوراسيا

شرق آسيا
ودول المحيط الهادي

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير الامم المتحدة لعام 2019

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3) ان الامارات العربية المتحدة احتلت المرتبة 25 بالنسبة لحجم التنافس العالمي بواقع (75.0) ضمن التصنيف الاكثر تنافسية في المنطقة العربية ويرجع وجود الامارات لهذه المرتبة وجود الفارق في عدم تعاون الدول العربية فيما بينها والاستفادة من الخبرات والموارد المشتركة وان هذه العقبات تؤدي الى عرقلة عملية التنمية الاقتصادية .

الخطط الاقتصادية الوطنية لدولة الإمارات العربية

تستمد الخطط الاستراتيجية للاقتصاد الوطني بشكل رئيسي على الاقتصاد الرقمي، لانه يساهم في خلق فرص حقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر. وان تنفيذ الدولة خطط تعزيز الاقتصاد الرقمي من خلال تبني استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة، كون يعتبر أحد أهدافها هو (تعزيز الأمن الرقمي) ، الذي يتحقق بتبني سياسات الاقتصاد الرقمي مع تقنيات المعاملات الرقمية (البلوك تشين) في الخدمات والمعاملات المالية. (<https://u.ar/ar-abiut-the-uae/strategies-initiatives>)

استراتيجية التي اعتمدها الإمارات في الثورة الصناعية الرابعة

في سبتمبر 2017، أطلقت حكومة دولة الإمارات (استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة)، ضمن أعمال الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات.

تهدف الاستراتيجية إلى :-

1. تعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز عالمي للثورة الصناعية الرابعة.
 2. المساهمة في تحقيق اقتصاد وطني تنافسي قائم على المعرفة والابتكار والتطبيقات التكنولوجية المستقبلية التي تدمج التقنيات المادية والرقمية والحيوية.
- ويمثل الدعم الذي تقدمه الامارات حافزا امام المستثمرين المحليين والاجانب في مجالات الثورة الصناعية وصناعة التقنيات الذكية والصناعات الطبية والفضائية والطاقة النظيفة المتجددة . اضافة الى قطاعات مرتبطة بالطيران والسفن الحربية والمعادن المصنعة والسلع الاستهلاكية سريعة التداول.

اعتمدت دولة الإمارات استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية 2021 واستراتيجية دبي للتعاملات الرقمية. تهدف استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية 2021 إلى:-

- تطويع التقنيات المتقدمة والعمل على توظيفها لتحويل 50% من التعاملات الحكومية على المستوى الاتحادي إلى منصة بلوك تشين بحلول عام 2021.
- كذلك تسعى حكومة دبي من خلال استراتيجية دبي للتعاملات الرقمية "البلوك تشين" إلى تحويل دبي إلى مدينة تدار بالكامل بواسطة منصة البلوك تشين بحلول عام 2020، وأن تصبح أسعد مدينة على وجه الأرض. تقوم استراتيجية البلوك تشين على ثلاث ركائز هي:(كفاءة الحكومة، تأسيس الصناعات، والقيادة العالمية) .

أسست الإمارات المجلس العالمي للتعاملات الرقمية بهدف استكشاف وبحث في التطبيقات الحالية والمستقبلية لها والعمل وبشكل متواصل على تنظيم التعاملات الرقمية عبر منصات تكنولوجيا البلوك تشين. وسيعمل المجلس في وقت لاحق على تسهيل التعاملات ضمن القطاعات المختلفة المالية وغير المالية وزيادة كفاءتها واعتماديتها. يتكون المجلس من 46 عضواً من اللاعبين الرئيسيين المحتملين في قطاع التعاملات الرقمية، بما في ذلك مجموعة من الجهات الحكومية، والمصارف الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمناطق الحرة، وشركات التكنولوجيا العاملة في مجال التعاملات الرقمية.

الفكر الاقتصادي الرقمي

تؤمن حكومة دولة الإمارات ان خلق بيئة تتبنى الفكر الرقمي سوف يساعدها في تطوير وتنمية طرق التفكير لدى الأفراد، التي بدوره سوف يحاكي الفكر النقدي التحليلي. كما أنها تؤمن بضرورة قيام شركات تقنية المعلومات والاتصالات بتعزيز التعليم الرقمي والمهارات الأخرى لدى الشباب. ويتم ذلك من خلال ثلاث محاور :-

الاول: خلق بنية تحتية متقدمة لدعم التحول الرقمي.

الثاني : وضع أجندة تهدف إلى خلق المزيد من فرص العمل.

الثالث : تقوية البنية التحتية ودعم الرؤى طويلة الأجل لتحسين أجندة دولة الإمارات للاقتصاد الرقمي.

العمل على تعزيز دور الشباب

لا تدخر حكومة دولة الإمارات أي جهد لتعزيز دور الشباب في تحقيق سياسات وخطط الاقتصاد الرقمي، حيث يعتبر أن الشباب هم أسرع فئة يمكنها تبني أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات وهم ركيزة المجتمع . وقد احتلت دولة الإمارات الترتيب الأول عالمياً في عدد من المؤشرات العالمية مثل استخدام تكنولوجيا المعلومات، وكفاءة الحكومة، وتغطية شبكة الهاتف المتحرك بالنسبة لعدد لسكان. كما أن معدل استخدام الهاتف الذكي في دولة الإمارات وصل إلى 100%. ويعد تحسين وتعزيز دور ومهارات الشباب أحد السبل التي يمكن من خلالها للمواطنين المساهمة في عملية التحول الرقمي.

تأثير في نمو الاقتصاد الوطني

وفقاً لتقرير صادر عن وكالة أنباء الإمارات (وام)، حققت دولة الإمارات إنجازات كبيرة خلال مرحلة التحول إلى اقتصاد رقمي منذ 2013. وقد ساعدت هذه الإنجازات في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات، بحسب المؤشرات الصادرة عن منظمات عالمية، من ضمنها المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي صنّف دولة الإمارات في صدارة الدول العربية كمركز للتجارة الإلكترونية الإقليمية عام 2017.

يسهم الاقتصاد الرقمي لدولة الإمارات بنسبة 4.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، و وجود توقعات بأن يزداد هذا المعدل خلال الفترة القادمة. حيث يستخدم 40% من سكان دولة الإمارات خدمات الحكومة الرقمية أكثر من مرة أسبوعياً. وفي محور مبيعات التجزئة، تنمو التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات بشكل متسارع وتلعب دوراً رئيسياً في حجم المبيعات المتنامي، بينما تتراجع مبيعات التجزئة التقليدية في الدولة.

ومن المتوقع أيضاً أن ترسخ الدولة مكانتها بشكل كبير في الاقتصاد الرقمي، الذي تدعمه عوامل كثيرة مثل تطور التجارة الإلكترونية، وكذلك في تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانتشار الخدمات الإلكترونية، واستخدام الهواتف الذكية، وتوسع أنظمة الدفع الإلكتروني، وكذلك الدعم الحكومي الكبير لعملية التحول الرقمي. <https://www.mubasher.infor/news>

الإمارات العربية ضمن الاوائل في مؤشر التنافس الرقمي

أظهرت العديد من كشوفات التنافسية العالمية الصادرة عن كبريات المؤسسات الدولية استمرار دولة الإمارات بتحقيق إنجازات ريادية في مجال الاقتصاد الرقمي خلال عام 2020، مما يمثل شهادة أممية جديدة في الكفاءة التنافسية للدولة وقدرتها على مواصلة المستمرة في صنع المستقبل الذي يرسخ التنمية المستدامة. تتميز قائمة مؤشرات التنافسية في الاقتصاد الرقمي والتي نجحت دولة الإمارات بارتياحها واستحقت بجدارة أن تصنف فيها ضمن العشرة الكبار على مستوى العالم ، فقد شملت وفقاً لما رصده المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء 25 مؤشراً خلال عام 2020، عززت في مجملها من خزينة إنجازاتها التي تسعى

إلى مواكبتها وهي تدخل بقوة إلى الخمسين الثانية من مؤيتها التي دشنتها بالوصول إلى المريخ. وان حزمة التقارير التي وثقت الإنجازات الإماراتية وصنفتها ضمن الـ (10) الكبار في مؤشرات التنافسية في قطاع الاقتصاد الرقمي شملت مسح الحكومة الإلكترونية الذي نفذته الأمم المتحدة العام الماضي، إضافة إلى التقارير السنوية للتنافسية العالمية الصادرة عن كبرى الهيئات والمنظمات الدولية عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية والمنتدى الاقتصادي العالمي وكلية إنسياد، والتنافسية العالمية (4.0)، ومؤشر الازدهار الذي يصدره معهد ليجاتم، والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة سوشيال بروجرس أمبيرانيف ومؤسسة بيرتلان ستيفتج. وتضمنت قائمة مؤشرات التنافسية التي حازت فيها الدولة موقع الصدارة الدولية بتبوتها المرتبة الأولى عالمياً في الاقتصاد الرقمي كلاً من مؤشر اشتراكات النطاق العريض اللاسلكي، ومؤشر اشتراكات الهاتف المتحرك، في مؤشر مسح الحكومة الإلكترونية الذي أجرته الأمم المتحدة، كما تربعت الدولة في المركز الأول عالمياً في مجموعة من مؤشرات التقارير التي يصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي مثل مؤشر اشتراكات النطاق العريض المحمول، في تقرير التنافسية العالمية 4.0، ومؤشر اشتراكات الإنترنت ذات النطاق العريض المحمول لكل 100 نسمة، وكذلك تغطية شبكة الهاتف النقال (كنسبة مئوية من السكان) في تقرير تنافسية السياحة والسفر.

كما جاءت دولة الإمارات في المركز الأول عالمياً في مؤشر النطاق العريض اللاسلكي في تقرير التنافسية الرقمية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية. إضافة إلى الصدارة الدولية للدولة في مؤشر الهاتف المحمول لكل 100 نسمة فقد شملت القائمة أيضاً مؤشرات النسبة المئوية للأسر التي لديها جهاز كمبيوتر مقارنة مع عدد السكان، ونسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت، التحول الرقمي في الشركات وغيرها من المؤشرات الأخرى ذات العلاقة بقطاع الاقتصاد الرقمي. وجاء تحقيق هذه الإنجازات مستنداً إلى المكانة الريادية لدولة الإمارات والتي تعد من أكثر الدول تقدماً في مجال تقنية المعلومات، وأكثرها توظيفاً للتقنيات الحديثة لخدمة الاقتصاد، كما أنها ترجمة وتجسيد واقعي لتوجهات الحكومة الاتحادية التي ترنو لتأسيس اقتصاد رقمي منافس، ليس على صعيد المنطقة وحسب؛ بل على مستوى العالم. أن شبكة ديلويت، المتخصصة في تقديم الخدمات الاستشارية، عملت تعريفاً للاقتصاد الرقمي (بأنه نشاط اقتصادي يربط بين ملايين الناس والشركات والأجهزة والبيانات والعمليات يومياً عبر الإنترنت، ويعتبر الاتصال فائق السرعة هو العمود الفقري للاقتصاد الرقمي، وهذه العناصر كلها متوفرة في دولة الإمارات مما يعزز من مكانة الدولة في قطاع الاقتصاد الرقمي). (<https://www.alkhaleo-j.ae>)

ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في الامارات

هناك عدة تحديات تواجه الاقتصاد الرقمي فقد اصبح هذا العامل دينامية رئيسية في انطلاق الشركات الناشئة وخاصة الصغيرة منها وذلك لعدم وجود رأسمال ضخم من جهه ولسرعة وسهولة في نقل الخبرات والمعلومات من جهة اخرى . وان برمجة وهندسة المعلومات وتحليل وسائل الاجتماعية هي اكثر الوظائف ارتباطا بالارضية الرقمية والمعلوماتية للشركات والمؤسسات وخاصة وسائل التواصل التي بدأت في عام 2014 واعتبرت منصات تسويقية هادفة (زوده، 2018). ويعد السلوك الاجرامي الالكتروني احد ابزر التحديات حيث يتكبد الجانب او الجهة المجني عليها جراء هذا السلوك الاجرامي خسائر فادحة ,وان هذا السلوك يؤثر على الاقتصاد لانه يمثل احتيالا ودخولا لقاعدة بيانات مختزنة بطريقة غير مشروعة لسرقة معلومات او الاحتيال على المعلومات

لصالح جهات اخرى .وهذا الامر يتعلق بالتنافس بين الشركات للاحاق الاذى ببعضها وهذا السلوك يتعلق بالهكر المتخصص في استخدام وسائل غير مشروعة للدخول للبيانات . لهذا لا بد من وضع التشريعات المحلية والعقوبات الرادعة وتطوير برمجيات الحماية بما يقطع دابر القرصنة ., كوننا ان التجارة الالكترونية تحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي اللازم لبلوغ اهداف التنمية المستدامة. (بديوي ، 2021)

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات:

1. يعد الاقتصاد الرقمي مسعى اقتصاديا واجتماعيا وليس تكنولوجيا فقط فلا بد من ان يتجه السياسيون ورجال الاعمال الى الاقتصاد الرقمي بطريقة منظمة ليكون اكثر تطورا.
2. الاقتصاد الرقمي لا يحتاج الى منشآت ضخمة وموارد مادية هائلة انما يحتاج الى عقول وافكار وخيال فقط فاذا كان الاتصال الفائق السرعة هو الركيزة فأن لحيوية العقل الانساني وقدراته غير محدودة على الابتكال وتوليد الافكار هي خطوة لا بد منها .
3. من الضروري استخدام الامارات في توسيع الاقتصاد الرقمي ومنها التجارة الالكترونية الى جانب الانشطة والخدمات التي تؤثر تأثيرا مباشرا في زيادة ارباح الشركات مثل الذكاء الاصطناعي وانترنت الاشياء .

المقترحات:

- 1) العمل على رصد التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة من حيث الكمية والنوعية وتوجيهها في مجالات نقل التكنولوجيا .
- 2) من الضروري تحسين جهود مكاتب الاحصاء الوطني في الامارات لقياس استخدام الانترنت من قبل الافراد وكل حسب نوع الجنس .
- 3) لا بد من وضع مجموعة من الاستراتيجيات والقوانين الصارمة لحماية خصوصية الاشخاص والبيانات .
- 4) من الضروري تحسين جمع البيانات بشأن مهارات الطلبة المختص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مصنفة جميعها على حسب نوع الجنس) .
- 5) جمع البيانات الضخمة والعمل على تحسينها وكذلك البيانات المفتوحة المصدر وتحليلها .
- 6) لا بد من فتح جميع السبل لتطوير الاقتصاد الرقمي الجديد مثلا الخدمات الثلاثية (Tripk –play bundles)

المصادر :-

- 1- جعفر حسن جاسم ، كتاب مقدمة في الاقتصاد الرقمي ، دار البداية ، الطبعة الاولى ، 2017 .
- 2- خالد واصف الوزني ، مقالة ، علاقة الاقتصاد الرقمي بالسياسات المالية ، 2019 .
- 3- رامي زودة ، مقالة ، سنة لبنان والمنعطف الوجودي ، 2018.
- 4- صلاح بديوي ،مقالة ، الاقتصاد الرقمي في العالم العربي ، 2021

- 5 علي الخوارزمي ، تأميم القوى العاملة بين العرض والطلب دراسة حقيقية ، 2013
- 6 فريد النجار ، الاقتصاد الرقمي ،الدار الجامعية ، الطبعة الاولى ، مصر ، 2007 .
- 7 محمد سمير محمد ، التسويق الالكتروني ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2009
- 8 مصطفى يونس كافي ، التجارة الالكترونية ، الطبعة الاولى ، 2019 .
- 9 (<https://www.mubasher.infor/news>) .
- 10 ([https:// u.ar/ar-ar/abiut-the-uae/strategies-initiatives](https://u.ar/ar-ar/abiut-the-uae/strategies-initiatives))
- 11 (<https://www.alkhaleo-j.ae>)
- 12 التقارير المعتمدة على بيانات المعهد الدولي للتنمية الادارية 2019.
- 13 التقارير الخاصة في الامم المتحدة لعام 2019 .